

المحاضرة السادسة: ظاهرة الهجرة غير الشرعية (في الجزائر)

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة موجودة منذ وجود المجتمعات الإنسانية وهي تعد أحد نماذج الهجرة وأكثرها شيوعا باعتمادها على الطرق والأساليب غير القانونية والملتوية مما جعل هذا النوع من الهجرة مؤخرا أبعادا ومناحي يمكن أن نقول عنها خطيرة وانحرافية وحتى إجرامية.

ومع تنامي هذه الظاهرة وما نجم عنها كما سبق وأشرنا من إفرارات سلبية سواء على المجتمعات الأصلية أو المجتمعات المستقبلية.

ولقد نالت اهتماما بالغا من طرف الهيئات الدولية والعالمية خاصة منظمة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان حول العالم.

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

هي تلك الهجرة التي تتم كما سبق وأشرنا بصفة غير قانونية حيث تعني هجرة الافراد عبر حدود بلادهم لدول أخرى (الدول المستهدفة)، وتتم غالبا من الدول الفقيرة أو التي يغيب فيها الأمن والاستقرار إلى تلك الدول الغنية والتي تتمتع بالاستقرار والأمن.

2- نماذج تفسير الهجرة غير الشرعية:

أ- النموذج التقليدي: يركز هذا النموذج على الجانب الاقتصادي من خلال احتمالية النجاح في الهجرة والحصول على فرصة عمل وتحسين المستوى المادي والاقتصادي.

يركز هذا النموذج على جانب المقارنة بين اقتصاد الدولتين بما في ذلك عوامل الجذب في الدول المستقبلية وعوامل الطرد في الدول الأصلية.

كما يعتمد كذلك هذا النموذج على عوامل الكثافة الجغرافية والظروف المساعدة للدخول عبر الحدود وسهولة الحصول على عمل في ايطار غير قانوني (غير نظامي) وبعدها فرص الحصول على التسوية القانونية مستقبلا.

ب- نموذج تحرير التجارة: إن اعتماد ما يسمى بالعولمة في جميع الأنساق والبنية والمبادلات الاقتصادية مؤخرا أعطى معايير جديدة لتحرير التجارة من خلال فتح أسواق ومبادلات عالمية مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة للعمال غير النظاميين والذين يبحثون عن فرص لتحسين أوضاعهم عن طريق الهجرة غير الشرعية.

ج- نموذج الطلب البنيوي في الدول المتطورة: يقوم هذا النموذج على مبدأ أن سوق العمل في الدول المتقدمة يخلق مطلبا بنيويا للعمال المهاجرين بصفة غير قانونية (حسب آراء

دوجلاس ماس)، من أجل سد فراغ الوظائف غير المرغوب فيها عند العمال الأصليين (خاصة تلك التي تعتمد على الجهد العضلي كالزراعة والبناء والتنظيف...)

فهذا النموذج يركز على أن الرغبة في العمل بالوظائف غير المرغوبة من طرف السكان الأصليين هو ما يجعل المهاجرين غير الشرعيين يحصلون على هذه الوظائف.

د-نموذج متعلق بالمشكلات الديمغرافية (الفقر-الانفجار السكاني): يقوم هذا النموذج على أنه يوجد الكثير من الذين يهاجرون بصفة غير شرعية لا يعانون من الحاجة الاقتصادية أي ليسوا فقراء في دولهم الأصلية لأن الفقراء في هذه الدول لا يمكنهم الحصول على مصاريف الهجرة والتنقل بصفة غير شرعية خاصة أن هذه الأخيرة تتطلب الكثير من المصاريف.

لكن هنا الفقر يكمن في درجات ترتيب السلم الاقتصادي بالنسبة لهذه الدول فمثلا قيمة دخل عامل في دولة فقيرة لا يضاهي قيمة دخل عامل في نفس المنصب في دولة غنية ولهذا نجد عزوف كبير عن بعض الوظائف في بلدانهم الأصلية مقابل تهاقثهم عليها في دول غنية.

كما للانفجار السكاني دور في احتمالية القيام بالهجرة خاصة غير الشرعية لعدم القدرة على التحم في منطقة ما أو بيئة معينة حيث تتم من دول عدد سكانها كبير إلى دول اقل عددا للسكان، لكن يبقى عامل الرقي الاقتصادي أكثر تأثيرا.

و-نموذج الحقوق الاجتماعية والسياسية: من الناحية الاجتماعية يهدف الكثير إلى لم الشمل الأسري من خلال الالتحاق بأهاليهم في دول أخرى (الزوج-الزوجة....) وعندما تتعذر وتغيب السبل القانونية والمشروعة يلجؤون إلى سبل غير قانونية وغير مشروعة (الهجرة غير الشرعية).

بالإضافة إلى الحقوق السياسية في ايطار الحروب والصراعات السياسية كطلب اللجوء (هذا ما شهده المجتمع الجزائري في العشرية السوداء).

وكذلك الحرمان من حق المواطنة أو ما يعرف باضطهاد الأقليات التي تجد الهجرة غير الشرعية حلا وهروبا من كل ذلك.

3-الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

إن المجتمع الجزائري عرف العديد من الهجرات والتي سبق وذكرناها، إلا أن فكرة الهجرة غير الشرعية بدأت تنتشر بصفة خطيرة وأخذت كما سبق وأشرنا سالفًا منحى انحرافي وحتى إجرامي.

إذ نجد تهافت الشباب الجزائري على هذا النوع من الهجرات خاصة في ظل غياب شبه تام للطرق الشرعية، فأصبحت هذه الظاهرة مظهر يومي يعيشه الفرد الجزائري تتم بصفة روتينية من خلال اعتماد الطرق البرية والجوية والبحرية.

والمتتبع لتطورات هذه الظاهرة من خلال ما تقدمه الهيئات المسؤولة أو حتى وسائل الإعلام من إحصائيات وأرقام فإن الوجهة الأكثر إقبالا هي القارة الأوروبية (اسبانيا – إيطاليا-فرنسا...) هذه الأخيرة أكثر إقبالا بحكم الارتباط التاريخي والاجتماعي.

وأما من الناحية الديمغرافية فإن هذه الظاهرة من المرتادين عليها هم فئة الشباب، لكن هذا لا يمنع من وجود الأطفال والكبار سنا والنساء.

لكن ما يمكن قوله إن الفئة الأكثر إقبالا كما سبق وأشرنا هم فئة الشباب والتي أصبح هاجسهم الأول والوحيد هو الهروب من هذا الواقع الذي يطغى عليه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغياب فرص الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي.

ولقد أخذت ظاهرة امتطاء القوارب أو ما يعرف بقوارب الموت سبيلا لذلك.

كما أن هذه الظاهرة (ظاهرة الهجرة غير الشرعية) نظرا لاستفحالها وتمكنها من ذهنيات وتطلعات الفرد الجزائري أصبح لها مدلول لفظي في اللغة السيسولوجيا في المجتمع الجزائري وهو مصطلح "الحرقة" نظرا لما تكتسبه من خطورة فهنا الحراق يغامر بكل حياته من أجل مستقبل مجهول المعالم.

وتبقى في الأخير ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر مشكل يؤرق الجهات النظامية المسؤولة، والتي تحاول من جاهدة مكافحتها من خلال تشديد المراقبة والردع ومحاولة إعطاء فرص للاندماج الاجتماعي والاقتصادي للفرد الجزائري خاصة فئة الشباب.

لكن تبقى هذه الحلول في بدايتها تحتاج إلى الدعم والاستمرار من أجل مكافحة هذه الآفة الاجتماعية والتي تبقى تبعاتها لا تخص الفرد فقط بل حتى المجتمع بصفة عامة.